أكد خبراء أن إصلاحها دفعة قوية للاقتصاد

المصارف العربية طريق للإصلاح الاقتصادي العربي

القاهرة/14اكتوبر/ وكالة الصحافة العربية:

أكد خبراء مصرفيون أن العديد من البلدان العربية تشهد في الآونة الأخيرة حركة ملحوظة لتحرير أسواقها المالية، وأن هذه الإصلاحات في المجال المصرفي وتحرير الفائدة تشمل إدخال المزيد من المرونة علي إجراءات منح القروض، وإزالة أو تخفيف القيود علي تحويل العملة وتحرير سعر الصرف.

وأوضح المصرفيون أن هذه الإصلاحات تسعى وراء تحرير وتسهيل إنسياب رؤس الأموال، وتقليل أو إلغاء كل أو بعض التدابير التنظيمية والتحكيمية المفروضة علي المصارف الأجنبية أو فروعها العاملة في الأسواق العربية، وذلك في سبيل تحريك المياه الراكدة في القطاع المصرفي العربي لإذابة دوره الثلجي في عملية الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية.

بقول محمود عبد العزيز رئيس اتحاد المصارف العربية الأسبق: يعد إصلاح السياسات النقدية أحد أهم المحاور الهامة في خطة الإصلاح الاقتصادي العربي، فالقطاع المصرفي سلاح الدول العربية في ضبط حركة التعامل في النقد الأجنبي ومواجهة عمليات المضاربة علي العملات، والتي كان لها سوق سرية رائجة في بعض الدولة العربية، ولكن مع اتجاه الحكومات العربية منذ بداية التسعينات إلي تطبيق خطة الإصلاح الاقتصادي، استطاعت المصارف العربية أن تطرق بنجاح سياسة تحرير النقد الأجنبي، وهو ما ساعد علي حدوث استقرار في السوق المالية في الدولالعربية.

محمود عبدالعزيز: القطاع المصرفي سلاح العرب لضبط الحركة النقدية

فؤاد شاكر:الأداء المصرفي معيار لقياس القوة الاقتصادية

سياسات الخصخصة

وأضاف: المحور الثاني لعملية الإصلاح الاقتصادية هو تطبيق سياسات الخصخصة، وقد لعبت المصارف العربية دوراً بارزاً في ذلك عن طريق تقييم وتسويق الشركات التي طرحت لبرنامج الخصخصة، وكان لصناديق الاستثمار التي إنشاتها البنوك العربية دور واضح في شراء أسهم الشركات التي طرحت في برنامج الخصخصة، ولعبت هذه الصناديق دوراً كبيراً في تنشيط حركة التعاملات في سوق المال العربية.

وطالب بضرورة أن تشهد المرحلة المقبلة في ظل العديد من المتغيرات العالمية تطوير أساليب التعامل المصرفية العربية والوصول إلي ما يسمي بالبنك الشامل بحيث لا ينحصر دور البنك في تجميع المدخرات، ومن ثم لابد أن تسرع المصارف العربية نحو تطوير نفسها وأن تدخل سياسات الإندماج التي من شأنها أن تدفع الاقتصاد العربي عن طريق رفع كفاءة العاملين بها وإكسابهم مهارات وخبرات تتوافق مع أساليب العمل المصرفي العالمي، ويجب أن تبدأ البنوك بتطوير أنشطتها وإدخال وسائل استثمارية وخدمية.

ويري الخبير المصرفي عصام الأحمدي أن البنوك العربية أول الأجهزة التي واكبت التطور التكنولوجي لإتمام خطط الإصلاح الاقتصادي التي تشهدها الدول العربية، ولكن المطلوب في المرحلة المقبلة التطوير التشريعي حتى يمكن إدخال منتجات مصرفية جديدة، إضافة لتقوية دور البنوك المركزية العربية الرقابية والذي من شأنه أن يصاحبه إنجازات عديدة خاصة في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي.

وشدد على ضرور أن يكون لدى الحكومة العربية إطار عمل جديد لتحقيق التنمية المتواصلة ومساندة الجهاز المصرفي العربي نحو تحقيق أهدافه التي تخدم برامج الإصلاح الاقتصادي، كما يزداد دور تلك الحكومات في جذب الاستثمار المباشر وغير المباشر عقب إجراء التطوير التشريعي سواء لزيادة النشاط في سوق المال أو حفز برامج الخصخصة، أو لتحقيق أهداف المشروع القومي لتنمية الصادرات في الدوله العربية.

معدلات ربحية

ويشير د.عدنان الهندي أمين عام اتحاد المصارف العربية الأسبق إلي أنه كان هناك عدد لا بأس به من المصارف العربية قد نجحت في الحفاظ علي معدلات ربحية في الفترة الماضية، فإن ذلك كان مدعوماً في بعض الدول العربية بأسعار فائدة مرتفعة علي السندات الحكومية الجاذبة للمصارف، وربما أيضاً بمعدلات مرتفعة للهوامش بين أسعار الإقراض والاقتراض، ولما كان يمكن للمصارف المعينة الحفاظ علي هذا الوضع في المدي القصير إلا أنه من المؤكد لن يستمر طويلاً في المدى البعيد، في ظل سياسات التثبيت الاقتصادي التي تتبناها الحكومات العربية التي أحرزت نجاحات في توفير مقومات الاستقرار العام في أسواق النقد ورأس المال وغيرها، مما سيضغط فعليا علي أسعار الفائدة للانخفاض بشكل تدريجي إلي مستويات تتلاءم ومتطلبات التحرر الحاصل في أسعار صرف العملات الوطنية والفائدة، وهذا التطور سيضع المصارف العربية أمام خيار زيادة الافراض للقطاعات الاقتصادية، لاسيما المنتجة منها وتوسيع دورها في سوق رأس المال لجني مداخيل من العمولات والرسوم وهذا اتجاه آخذ في التنامي بقوة.

ويؤكد أن موجة الحيازة والإندماج المتنقلة والمتوسعة عالمياً والجارية في بعض الدول العربية ستطول عدداً من المصارف الصغيرة وربما المتوسطة أيضاً في المدي الطويل، وهذه الموجة كفيلة بتوسع حجم هذه المصارف إلي المستوي الذي تقوي معه علي مواجهة المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية، وتدعم سياسات الإصلاح الاقتصادي الذي تشهده معظم الدولة العربية وأن عمليات الحيازة والإندماج هذه يجب أن تصاحبها عمليات تنويع المنتجات والخدمات والمداخيل واستيعاب عمليات التطورات التكنولوجية في الأعمال الداخلية والخارجية ومواكبة الاحتياجات لجمهور العملاء، والمصارف العربية عموماً مدعوة إلي زيادة دورها كوسيط بين المستثمرين الدوليين والمؤسسات أو الشركات الوطنية الباحثين عن التمويل الدولي.

التجربة المصرية

ويقول فؤاد شاكر أمين عام اتحاد المصارف العربية: إن الجهاز المصرفي هو العمود الفقري للمعاملات الاقتصادية للدول العربية وهذا يبدو واضحاً من قوة المراكز المالية للبنوك العالمية ، حيث يعتبر الأداء المصرفي معياراً جيداً لقياس قوة اقتصاد الدول، وقد ظهر ذلك جلياً في التجربة المصرية فالأداء الجيد للجهاز المصرفي المصري تحت رقابة البنك المركزي وبالتنسيق مع أجهزة الدولة نجح في إعطاء دفعة قوية لخطة الإصلاح الاقتصادي.

وأضاف: أكبر دليل علي قوة الأداء المصرفي المصري هو أن الاحتياطي النقدي لدي البنك المركزي زاد علي ٢٠ مليار دولار، وهذا الاحتياطي يستخدم في تمويل احتياجات القطاع الحكومي والخاص من النقد الأجنبي، إذن لابد من تعديل قوانين البنوك وإعطائها مرونة أكبر باستحداث أساليب الاستثمارات المطبقة في جميع دول العالم بشكل جيد.

أما الخبير المصرفي د.كمال أبوالعيد فيؤكد علي أن البنوك المتخصصة وفي مقدمتها البنوك الصناعية تمثل هي الأخري دوراً كبيراً في عمليات التنمية ، حيث تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة والتي تلعب الأساس الذي تقوم عليه الصناعات الكبيرة .

وطالب أبوالعيد بضرورة إنشاء اتحاد عربي للبنوك الصناعية العربية ، يعمل علي تنسيق التعامل فيما بينها لدعم الصناعات الصغيرة داخل الأسواق العربية للحد من البطالة في العالم العربي.

وزارة الأشغال تعمل على إعداد اللائحة التنفيذية لقانون البناء

صنعاء/سبأ:

قال وكيل وزارة الأشغال العامة والطرق لقطاع الأشغال عبدالله متعافي إن الوزارة تعكف حاليا على إعداد اللائحة التنفيذية لقانون البناء التي ستلعب دورا كبيرا في تنظيم صناعة البناء والتشييد في الجمهورية اليمنية ابتداء من صرف رخصة البناء وما تتضمنها من الإجراءات والضوابط.

وأشار في ورشة عمل خاصة بتسهيل إجراءات تراخيص البناء في اليمن نظمتها مؤسسة التمويل الدولية بالتعاون مع وزارة الأشغال العامة والطرق أمس، إلى أن اللائحة تندرج ضمن مصفوفة الإجراءات التنفيذية للبرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية.

من جانبه قال وكيل أول وزارة الأشغال العامة والطرق عبدالملك الجولحي لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن الوزارة عملت وتعمل على إصدار التشريعات المنظمة للأعمال في هذا المجال وكذا أسس مزاولة المهنة للعاملين فيه من مهندسين ومقاولين بغرض الوصول إلى بناء منشآت آمنة وذات جودة.

وأضاف : "بدأت الوزارة في إعداد بعض الأدلة الإرشادية التي تسهل وتنظم آليات عمل المهندسين المصممين والمشرفين إضافة إلى التخطيط لعقد دورات تأهيلية للعاملين في هذا المجال من المهندسين والمقاولين والبرامج الإعلامية الهادفة إلى تقبل هذه التشريعات من قبل طالبي تراخيص البناء كون تلك التشريعات تخدمهم بشكل أساسي وتهدف إلى حمايتهم وضمان الجودة والأمان لمنشآتهم" .

إلى ذلك استعرض ممثل مؤسسة التمويل الدولية في اليمن سعد صبرة الخدمات التي تقدمها المؤسسة للقطاع الخاص والعام في اليمن والتي من أهمها تأهيل القطاع الخاص وتوفير الأرضية المناسبة للإستثمار ومساعدة القطاع العام في إخراج خارطة طريق لتحسين وتسهيل إجراءات منح التراخيص في أقصر مدة ممكنة.

كما ألقى كل من وكيل أمانة العاصمة للشؤون الفنية معين المحاقري ومدير إدارة المخططات العامة بالهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني المهندس عبدالغني على الإنسي كلمتان أكدا فيها استعداد أمانة العاصمة والهيئة العامة للأراضي التعاون مع مختلف الجهات ذات العلاقة مع الوزارة والهيئات والمنظمات المحلية والخارجية للخروج بالرؤية الصحيحة والفاعلة والاستفادة من تجارب الآخرين لتفعيل القوانين ولوائحها التنفيذية بما يخدم المتطلبات المستقبلية للتنمية والإستثمار وتحديد المواقع الملائمة وتخطيطها وتعميدها وتسليمها للجهات ذات العلاقة.

واستعداد الأمانة على التعاون مع الجهات المعنية في الخروج برؤية هادفة ولوائح منظمة لأعمال البناء في عموم مديريات العاصمة.

كان مدراء عموم مكاتب الوزارة في عموم محافظات الجمهورية المشاركين في الورشة قد ناقشوا ع دد من أوراق العمل الخاصة بإصدار رخص البناء والتمهيد للإصلاحات في مجال التراخيص والتفاعل بين التخطيط الحضري وتراخيص البناء بالإضافة إلى تطوير عملية إصدار التراخيص في اليمن والإصلاحات المتعلقة بها على ضوء أفضل الممارسات المتبعة دوليا.

وتهدف الورشة التي تندرج ضمن مشروع تسهيل بدء الأعمال التجارية إلى الخروج برؤى موحدة لتحسين بيئة الأعمال وتوفير منظومة تشريعية مناسبة لرخص البناء في اليمن ومن ثم تشكيل أرضية مناسبة لحركة الاستثمار بشكل عام.

بحث آلية لتعزيز إيرادات صندوق النظافة والتحسين بحضرموت

المكلا / سبأ:

ناقش صندوق النظافة والتحسين بمحافظة حضرموت في الاجتماع الذي عقد برئاسة محافظ المحافظة طه هاجر آلية لتعزيز الإيرادات الخاصة بالصندوق ليساهم في تحسين وتنفيذ المشاريع التطويرية وإظهار مدينة المكلا بشكل حضاري.

كما جرى في الاجتماع استعراض المشاريع التي ينفذها الصندوق حاليا في مجال الإنارة وأعمال النظافة.

وأكد المحافظ على ضرورة ألزام المقاولين بانجاز ما تبقى من المشاريع والتقيد بالمواصفات الفنية المطلوبة والاهتمام بأعمال الصيانة لأعمدة الإنارة وتعزيز دور الصندوق في عملية الرقابة والتنظيم للأسواق العامة داخل المدينة.

اعلان

المنطقة العربية تشهد تدفقاً في حجم الاستثمار الأجنبي مع تعزز إجراء التسهيلات

توسع الإستثمارات البينية بين الدول العربية يعزز جذب الشركات العالمية

القاهرة /متابعات:

توقعت «المؤسسة العربية لضمان الاستثمار» ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول المنطقة العربية خلال العام الحالي.

وأرجعت المؤسسة فى تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٦ حول مناخ الاستثمار فى الوطن العربي الذي أصدرته حديثا هذه الزيادة في حصة الدول العربية الى عوامل جاذبة داخلية وعوامل دافعة خارجية. فعلى صعيد العوامل الجاذبة، تحسنت أساليب الترويج القطرية، وتواصلت جهود تهيئة مناخ الاستثمار عن طريق تسهيل الإجراءات الإدارية، واختصار عددها، وتكلفتها، والوقت اللازم لإنجازها، مع زيادة عدد مراكز الخدمة الشاملة، وتوفير المعلومات الضرورية، وتحسين درجة الالتزام بمواعيد الإفصاح عن البيانات، ودرجة تغطيتها وفقا للمعايير المتفق عليها دوليا. بالإضافة إلى توسع المنطقة العربية في إطلاق مشاريع المدن الاقتصادية، وما يلزمها من بنية تحتية أساسية، من مطارات وطرق وموانئ وسكك حديدية، والتزام عدد من الدول العربية باستكمال برامج التحول للملكية الخاصة (الخصخصة). ولفت التقرير إلى عوامل خارجية ساهمت فى دفع الاستثمارات نحو المنطقة العربية من أبرزها انخفاض معدل العائد على الاستثمار في الخارج مقارنة بنظيره داخل المنطقة العربية، وتحديدا في مجال الموارد الطبيعية مثل النفط والتعدين، واتساع سوق بعض الأنشطة في قطاعات الخدمات، ومن أهمها قطاع السياحة والاتصالات والنقل بأنواعه، ورواج سوق الاستثمار العقاري. كما ساهم أيضا في ارتفاع حصة الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميا، استمرار تنامي الاستثمارات العربية البينية بدرجة ملحوظة خلال عام ٢٠٠٦، خصوصا في قطاع السياحة الذي شهد استثمارات ضخمة تتجاوز كلفتها الاستثمارية المعلنة ما قيمته ٢٥ مليار دولار أمريكي. ونظرا لتشعب المنتج السياحي، حيث يتم انتاجه وتوريد مكوناته بواسطة مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى (الأولي والصناعي والخدمي، والمشاريع صغيرة والكبيرة الحجم التي تتراوح ما بين منتجي الهدايا التذكارية وسلسلة الفنادق متعددة الجنسيات)، فإن الاستثمارات في قطاع السياحة تغطي العديد من القطاعات الاقتصادية والأنشطة المختلفة.

وأشار التقرير إلى أن عام ٢٠٠٦ شهد الخطوات العملية الأولي لتأسيس المنظمة العربية للسياحة، التي تم إنشاؤها بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية تنفيذا لقرار من الجامعة العربية عام ٢٠٠٥، بغرض تطوير وتنمية السياحة العربية. وتضم هذه المنظمة في عضويتها جميع الدول العربية، كما تم قبولها كعضو منتسب لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية خلال ذلك العام. وتسعي المنظمة الى تحقيق العديد من الأهداف، لعل من أهمها تذليل العقبات أمام السياحة البينية العربية، وخاصة في ما يتعلق بتوفير وسائل النقل الدولي الأجدى اقتصاديا، وتفعيل الاستثمارات السياحية بين الدول العربية. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، وقعت المنظمة العديد من الاتفاقيات المبدئية، من أبرزها اتفاقية إنشاء الصندوق العربي السياحي برأس مال بلغ ٥٠٠ مليون دولار، وذلك بالتحالف مع شركات استثمارية عربية تنتمي للقطاع الخاص بغرض دعم المشاريع السياحية ومن ثم تحسين الخدمة وتطويرها.

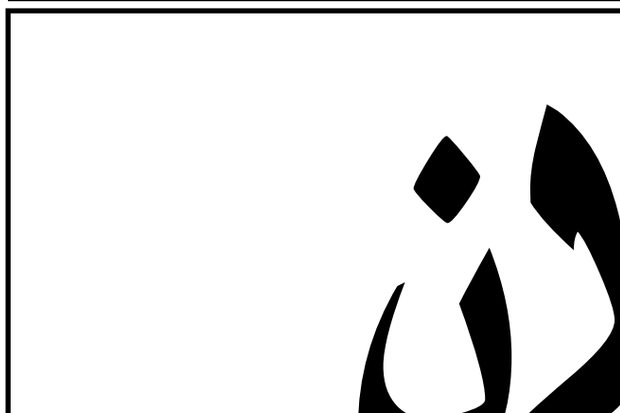

وتوقع تقرير المؤسسة العربية استمرار التحسن في حركة نمو التجارة العربية وخاصة الصادرات (باستثناء العراق والصومال وفلسطين) من السلع والخدمات، مبررا ذلك بتأثير تواصل ارتفاع اسعار النفط والمعادن وتحسن دخول الصادرات العربية الى الأسواق العالمية، نظرا لتحسن معايير الجودة المطبقة على منتجاتها وزيادة جهود تنمية

اعلان